بالتخويف بضرب شديد او حبس او اتلاف مال
وعوذ بك واذا ظهر من المكره بفتح الراء قرينة
الاختيار بان اكره شخص على طلاق ثلاث فطلق
واحدة وقع الطلاق واذا صدر تقليب الطلاق
بصفة حق من المكلف ووجد تلك الصفة في حق
تكليف فان الطلاق المعلق بها يقع والاكراه
يمنع طلاقه كما سبق **فصل** في احكام الرجعة
بفتح الراء وحكي كسرها وهي لغة المرة من الرجوع وشرعا
رد المراة الى نكاح في عدة طلاق غير بائن على وجه
مخصوص وحزج بطلاق وطي الشبهة والظهار
فان استباحة الوطي فيها بعد زوال المانع لا تسمى
رجعة واذا طلق شخص امراة واحدة او اثنتين
فله بغير اذنها مراجعتها اي الزوجة ما لم تنقض
عدتها وتحصل الرجعة من الناطق بالفاظ منها
راجعتك وما تصرف منها والاصح ان قول المرتجع
رددتك لنكاحي واسكتك عليه صريحا في الرجعة
وان قوله تزوجتك او انكحتك كناية فان نوى

المرتجع

قوله النكاح ره ميادي

المرتجع ان لم يكن محرما اهلية النكاح بنفسه وحينئذ
فتمنع رجعة السكران لا رجعة المرتد ولا رجعة
الصبي والمجنون لان كلامهم ليس اهلا للنكاح بنفسه
بخلاف السفيه والعبد فرجعتها صحيحة من غير
اذن الولي والسيد وان توقف ابتداء نكاحها على
اذن الولي والسيد فاذا انقضت عدتها اي الرجعية
حل له اي زوجها نكاحها بعقد جديد وتكون معه
بعد العقد على ما بقي من الطلاق سواء انقضت
بزوج عنين ام لا وان طلقها زوجها ثلاثا او كان
هو او طلقتين ان كان عهدا قبل الدخول او بعده
لم تحل له الا بعد وجود خمسة شرائط احدها انقضاء
عدتها منه اي المطلق والثاني تزويجها بغيره
تزويجا صحيحا والثالث دخوله اي الغير بها
واصابتها بان يولج حشفته او قدرها من مقطوعها
بقبل المراة لا دبرها بشرط الانتشار في الذكر وكون
المولج ممن يمكن جماعه لاطفال والرابع بينونتها
منه اي الغير والخامس انقضاء عدتها منه

Copyright © King Saud University